التجربة الزراعية السوفيتية في الدول العربية
التجربة الجزائرية انموذجاً (١٩٦٢-١٩٧٨)

د. مها ناجي حسين(*)

كان للجانب الزراعي اهمية كبيرة بالنسبة للدول وفي سلوك صانع القرارات فيها لانه يلعب دوراً اساسياً في تحديد قوتها، بل ويعد الاساس الذي ترتكز عليه الانواع الاخرى من عوامل قوة الدولة، فتوفر وتنوع الموارد الاولية لدى الدول وتطورها الاقتصادي يسمح لها باستخدام امكانياتها الاقتصادية لاغراض عسكرية وسياسية خارجية من ناحية، وهو الذي يساعد على تخفيض حجم استيرادها الخارجي وبالتالي التقليل من درجة اعتمادها الاقتصادي على غيرها من ناحية ثانية مما يسمح لصانع القرار تجربة حركة ومناورة سياسية واسعة في علاقاته الخارجية، وبما ان الاكتفاء الداخلي للدول في عالم اليوم اصبح غير ممكن فانه بالمقابل اصبحت مهمة تطوير الاقتصاد والسيطرة على الموارد خاصة الاستراتيجية منها – او استيرادها او خزنها لغرض استعمالها وقت الحاجة، او القدرة على حرمان الدول الاخرى منها، دليل على القوة الاقتصادية لهذه الدولة او تلك .

بعد ان حققت الجزائر استقلالها السياسي واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق استقلالها الاقتصادي، خاصة بعد ان ارتبط الاقتصاد الجزائري في جميع مرافقه ومنها الزراعية [١]، ولمدة طويلة في اندماج كامل مع الاقتصاد الفرنسي [٢]، لقد وجد الرئيس (احمد بن بله)[٣]، في تجارب دول سبقت الجزائر في التطبيق الاشتراكي لاسيما تجارب الكثير من البلدان الاشتراكية التي وجد فيها ما قد يناسب واحتياجات ومتطلبات الشعب الجزائري، على اعتبار ان المسألة الزراعية تعتبر احد المحاور الرئيسة للقضايا العملية للبناء الاشتراكي، اذ بدون تنظيم علاقة الفلاح بالارض

(*) قسم التاريخ - كلية العلوم للبنات - جامعة بغداد - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

على اسس عادلة لاتقوم للاشتراكية قائمة [٤].

تبنى بن بلة مبدأ الاشتراكية التي تقوم على سيطرة الدولة على وسائل الانتاج وادارتها لصالح المجموع الذي يعتبر كضمان لتوفير عيش كريم لمجموع الشعب[٥]، وايقن كما ايقن (لينين - Lenin)[٦] انه لايمكن حل القضية الزراعية حلاً جذرياً في اطار النظام الاقتصادي – الرأسمالي ، وبين ان الحل الوحيد هو الاشتراكية[٧].

سيطرت الحكومة الجزائرية على جميع وسائل الانتاج[٨] واقامت المزارع الحكومية الكبيرة[٩] متبعة افكار اصحاب المذاهب الاشتراكية السوفيتية في النواحي الاقتصادية[١٠] الذين يدعون الى تملك الدولة لوسائل الانتاج[١١] فالملكية العامة في الاتحاد السوفيتي نوعان، ملكية الدولة[١٢]، وهذه تتناول تملك الدولة لوسائل الانتاج من ارض وعدد والات، فضلاً عن امتلاكها المنتجات الزراعية السنوية[١٣]، وهنا تقوم الدولة بانشاء المزارع الحكومية الكبيرة[١٤]، والملكيات التعاونية بعد ان تمتلك الادوات الزراعية والماشية والمواد التي تنتجها وابنيتها المشتركة[١٥]، وهذه الاجراءات جاءت حتى تتمكن الدولة من تنظيم وسائل الانتاج وتوجيهه وتفادي التقلبات الاقتصادية العنيفة التي صاحبت النظام الرأسمالي وحتى تتمكن من الارتفاع بالمستوى التكنولوجي للانتاج، وان تدخل كافة الاختراعات الحديثة الكفيلة بزيادة الانتاج وخفض تكاليفه وحتى تقضي على البطالة وتضمن عملاً منتظما ومستمراً للعمال وتقضي على سيطرة اصحاب الاقطاع او الرأسماليين ومنعهم من توجيه سياسة الدولة وفق مصالحهم[١٦] واقامة نظام اقتصادي جديد يهدف الى تحقيق مصلحة المجموع بدلاً من مصلحة الفرد ويستند على اساس الملكية العامة بدلاً من الملكية الخاصة[١٧] وكما قال لينين «...هناك سلطة الدولة على جميع وسائل الانتاج الكبيرة ... اليس ذلك كل ما ينبغي ... لتحويل التعاون الى وسيلة لبناء المجتمع الاشتراكي الكامل» [١٨] ، فقد كان لينين مؤمناً بأن التحول الى اقتصاد زراعي اشتراكي لايتم بدون ضم الاقتصاد الزراعي الفردي في اقتصاد جماعي اشتراكي يستأصل جذور الرأسمالية التي غالباً ما تعلق بنفسية الفلاح الزراعي الى امد طويل[١٩] .

لقد تبنت الحكومة الجزائرية سياسة تنموية قائمة على التصنيع السريع وتنمية قطاع الزراعة لمواجهة الظروف المعاشية الصعبة للسكان وزيادة اعداد السكان ، وقد وصف اطارها العام بأنها سياسة اشتراكية تسعى لتحقيق تكافؤ الفرص[٢٠] .

على الصعيد نفسه، استهدفت حكومة الجزائر من وراء قراراتها الاشتراكية في هذا القطاع من ناحية الى تحويله من مزرعة موجهة لاشباع حاجات الاقتصاد المسيطر الى قطاع متكامل مع الاقتصاد الوطني ويزيد من انتاجه وترتفع انتاجيته في اطار الخطة العامة[٢١] ، ومن ناحية اخرى الى احتلاله مكان الصدارة في بناء جزائر اشتراكية[٢٢] .

لقد جرت اولى المحاولات بعد الاستقلال للسيطرة على الاراضي الزراعية من قبل الفلاحين الجزائريين انفسهم ، حيث تسابقوا في تقسيم الاراضي التي كانت تحت سيطرة (المستوطنين الفرنسيين)[٢٣] دون الاستناد الى تشريع قانوني ،وقد حصل ذلك في اغلب المناطق الجزائرية[٢٤] متبعين مقولة لينين «انهب ما سبق ان انهب» [٢٥] حيث ان انتزاع الارض من كبار الملاكين واعطاءها الى الذين لايملكون كفاية منها يبدو للوهلة الاولى اشد البدائل جذرية ، و منذ الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ قامت الانظمة الاشتراكية بمثل هذه الخطوات[٢٦] .

ولارساء وضع قانوني لملكية الارض في ظل الواقع الجديد، فقد اصدرت القيادة الجزائرية (مراسيم اذار ١٩٦٣)[٢٧] (قانون الاصلاح الزراعي)[٢٨]، وقد وصفت صحيفة (الثورة الجزائرية) هذه المراسيم بأنها «نقطة البداية في طريق الثورة الجزائرية»[٢٩]، وقد امت بموجب هذه المراسيم الملكيات الزراعية التي كانت تحت سيطرة المستوطنين الاوربيين[٣٠]، واصبحت الارض المستولى عليها والمزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية والاراضي التي كانت تستغل بشكل غير شرعي ايام الاحتلال، اصبحت ملكاً للدولة ووزعت بموجب هذا القانون على المزارعين والعمال الزراعيين، فأصبح الفلاحون يملكون الارض ملكاً استغلالياً وليس ملكية تصرف[٣١] .

ان هذه المراسيم لم تتخذ من حيث طابعها الاجتماعي طابعاً معادياً للامبريالية، وقد وضعت الاساس لظهور وتوسيع العلاقات الاجتماعية الانتقالية الى المجتمع

الاشتراكي ،وقد ادى تطبيق تحولات اجتماعية و اقتصادية تقدمية في الحياة الى تفاقم الصراع الطبقي في البلاد واهمها دعم اختيار الجماهير الكادحة لطريق التطور غير الرأسمالي[٣٢] .

واصبح الفلاحون ضمن الطبقة العاملة، حيث ان مصدر كسب الجميع هو العمل فقط، وان الجميع يشتغلون للدولة، كما هو معمول به ضمن النظرية الماركسية في الاصلاح الزراعي[٣٣] .

وهذا الامر مشابه للبرنامج الزراعي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي نص ايضاً حتى قبل ثورة ١٩١٧ على تأميم الارض، الامر الذي يعني في ظروف وجود السلطة في ايدي الطبقة العاملة ،خطوة نحو الاشتراكية[٣٤] .

لقد نصت مراسيم اذار ١٩٦٣ في الجزائر على مصادرة الاملاك الشاغرة[٣٥] للمستوطنين الذين غادروا الجزائر دون تعويض[٣٦] ومصادرة الاراضي التي اخذت من كبار ملاك الارض[٣٧] وتقسيمها على المزارعين الجزائريين[٣٨] وهذا ما سمي بنظام (التسيير الذاتي) [٣٩].

لقد كانت الظروف في الجزائر تجعل من المناسب ادارة المزارع واستثمارها بطريقة جماعية وبطريقة الادارة الذاتية من الفلاحين انفسهم ،لذلك طبقت الجزائر مبدأ التسيير الذاتي على غرار بعض الدول الاشتراكية في مقدمتها يوغسلافيا[٤٠] ،فنظام التسيير الذاتي في الجزائر لايختلف كثيراً عن النمط اليوغسلافي المعروف بالتسيير الذاتي[٤١]، اذ اثبتت الادارة الذاتية والقائمة على التراث الماركسي[٤٢] نجاحاً كبيراً في الادارة اليوغسلافية [٤٣] منذ الخمسينات من القرن الماضي[٤٤].

وقد اعلن وزير الدفاع انذاك (هواري بومدين)[٤٥] «ان نظام التسيير الذاتي يعتبره بعض منظري الاشتراكية انحرافاً ، وهذا هو السبب في ان الماركسيين في بعض البلدان الاشتراكية ، خاصة في الاتحاد السوفيتي ، اعتبرو التسيير الذاتي نشاطاً انحرافياً حينما طبق في يوغسلافيا . اما بالنسبة للجزائر فقد قررنا على الرغم من كل تلك الانتقادات ان نخلق مؤسسات وطنية لان مهمتنا هي وضع نهاية للفوضى والاضطرابات في القطاع الاشتراكي»[٤٦].

وكان الرئيس احمد بن بله قد بعث العقيد هواري بومدين نهاية عام ١٩٦٣ لزيارة يوغسلافيا ،وقد اطلع بومدين خلال الزيارة على تجربة التسيير الذاتي فيها وتبادل وجهات النظر مع الاقتصاديين اليوغسلاف حول هذه التجربة وتطبيقها في الجزائر(٤٧)

طبق نظام التسيير الذاتي في يوغسلافيا بعد فترة التأهيل وتوعية الحزب الشيوعي للعمال الذين يعملون في مصانع او فروع التسيير(٤٨) ، وقد حاولت الجزائر ان تؤدي هذا الدور في مدى الامكانيات وخلال الوقت الذين توفر لها(٤٩) .

وبصدد ادارة مشاريع التسيير الذاتي والقطاع الاشتراكي فقد ضم القاعدة الزراعية الاتية :

اولاً- الجمعية العامة للعمال : وتعد هذه الجمعية حجر الزاوية في التسيير الذاتي وهي كذلك الجهاز الاعلى الذي يوجه لنشاط المزرعة بما لايتعارض مع الخطة القومية .

ثانياً- مجلس العمال : تقوم الجمعية العامة بأنتخاب خمسين عضواً لمجلس العمال والذي يمارس بعض المهام بأسم الجمعية العامة ،مثل انتخاب لجنة التسيير الذاتي والموافقة على النظام الداخلي للوحدة الاقتصادية ،اضافة الى واجبات اخرى.

ثالثاً- لجنة التسيير الذاتي : وينحصر دور هذه اللجنة في اتخاذ القرارات الضرورية لتسيير المزرعة في نطاق توجيهات الجمعية العامة ،ومن اهم هذه القرارات وضع برامج لتنمية المزرعة ووضع القوانين الخاصة بتنظيم العمل وتحديد وتوزيع الواجبات(٥٠)

رابعاً- الرئيس : وينتخب من بين اعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، والرئيس يمثل جماعة العمال ويرأس اجتماعات الجمعية العامة ولجنة التسيير واهم مسؤولياته تنفيذ قرارات اجهزة التسيير الذاتي .

خامساً- المدير: ويعينه وزير الزراعة ويكون ممثلاً للدولة في نظام التسيير الذاتي[٥١]، ومن اهم مهامه الرقابة على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية للوحدة الاقتصادية، بما يتلائم والخطة القومية ويسعى الى تطبيق القرارات المتخذة من لجنة التسيير ومجلس العمال وفقاً للقوانين والنظام الداخلي السائدين في الوحدة الاقتصادية[٥٢]

وهذه الجهات كانت تشبه الى حد كبير ما موجود في الاتحاد السوفيتي فيما يخص الجمعيات التعاونية والمتكونة من الهيئة العليا للادارة، وهي الجمعية العامة لاعضاء الجمعية وتنتخب مجلس الادارة والرئيس ولجنة المراقبة، وقد جاء في نظام المزارع الجماعية السوفيتية، ان الجمعية العمومية للمزرعة هي صاحبة السلطة العليا في المزرعة، فالجمعية العمومية هي التي تنتخب اعضاء مجلس ادارتها، كما ان مهامها مشابهة الى حد كبير لمهام الجمعية العامة للعمال في مزارع التسيير الذاتي الجزائري[٥٣]

استهدف البرنامج الزراعي الجزائري الاسراع في تنفيذ ثورة زراعية تقضي على الملكيات الكبيرة والملكيات الخاصة[٥٤] بالمستوطنين والقضاء على الاقطاع والحث على تنظيم الانتاج الزراعي على وفق نهج تعاوني يهدف الى التخلص من كافة التركات الاستعمارية في هذا القطاع المهم وادارة الملكيات الشاغرة[٥٥]

وهذا ماجاء في نظرية كارل مارلكس القائمة على الغاء الملكية الخاصة للارض والادوات ووسائل الانتاج الاخرى لما تحمل فيها حسب رأية من معنى السيطرة واستغلال الانسان لاخيه الانسان[٥٦] ، وهذا لايتم الا عن طريق الغاء الملكية الفردية ومن ضمنها الارض واحلال ملكية الدولة مكانها ، وبذلك يزول التناقض لان علاقات الانتاج ستصبح علاقات تعاون بين اشخاص تحرروا من كل استغلال . وليس الهدف من الغاء الملكية الخاصة هو القضاء على الاستغلال فقط ، بل ان الاعتراف بالملكية الخاصة يعيق تطور القوى المنتجة ويحول دون الوصول الى الاشتراكية[٥٧]

ان الاشتراكية السوفيتية دعت الى نظام واحد لعلاقات الانتاج القائمة على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج . واستلزم هذا الامر تحولات اجتماعية اساسية في الزراعة وانتقالاً من الزراعة الصغيرة الى الزراعة الكبيرة الاشتراكية ، والانحراف عن هذا المبدأ يمكن ان يؤدي الى تناقضات عميقة وعدم تناسب في الاقتصاد ، ومن الصحيح ان معدل التغيير قد يختلف حسب الظروف الملموسة في البلدان المختلفة[٥٨]

لقد كانت مساحة الاراضي الزراعية المؤممة في الجزائر بحدود (٢,٥) مليون هكتار[٥٩]، كما ان الحكومة الجزائرية لم تقدم على تأميم جميع الاراضي العائدة للمستوطنين الذين تمسك البعض منهم في البقاء في الجزائر[٦٠] بل اتبعت اسلوب المراحل، وكخطوة ثانية فأن الحكومة الجزائرية اقدمت على تأميم الاراضي الزراعية على مرحلتين:

ففي الثلاثين من نيسان ١٩٦٣ اصدرت قراراً بوضع اليد على مجموعة اخرى من الاراضي[٦١]، وفي الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٦٣ جاءت الخطوة الاخيرة بتأميم جميع الاراضي الاوربية[٦٢]

وكان قد اتبع الاتحاد السوفيتي ايضاً اسلوب المراحل في التأميم ، فقد اشار بيان اجتماع موسكو لمثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية في تشرين الثاني ١٩٥٧، الى التحول الاشتراكي التدريجي للزراعة[٦٣]، وكذلك جاءت القوانين الاولى للسلطة السوفيتية في المسألة الزراعية – مرسوم الارض والاحكام حول التنظيم الاشتراكي للزراعة وتدابير الانتقال الى الزراعة الاشتراكية التي اقرتها اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعي والتي اقرت منذ الرابع عشر من شباط ١٩١٩ بتوجيه الاهتمام الى تطوير الاشكال الاشتراكية في الزراعة. ففي الاحكام حول التنظيم الاشتراكي للزراعة و تدابير الانتقال الى الزراعة الاشتراكية التي صنعت بأشتراك (لينين) مباشرة تحددت اشكال واساليب وطرق التحول الاشتراكي للزراعة بالتدريج[٦٤].

لقد استكملت الحكومة الجزائرية الشكل العام لتنظيم الملكيات بالسيطرة على (٣,٣٠٠٠,٠٠٠) مليون فدان[٦٥] والتي اصبحت ضمن القطاع الاشتراكي[٦٦]، وكانت هذه الخطوة بمثابة البداية للتحول الاجتماعي، حيث بدأت الدولة تعمل لخلق المجتمع الاشتراكي والابتعاد عن النظام الرأسمالي الموروث عن العهد الاستعماري[٦٧].

وخلال هذه الفترة تطورت الحركة التعاونية في الجزائر، وذلك بهدف انشاء هيئات تعاونية من ائتلاف عدد من الاشخاص بغية توفير وسائل الانتاج وبالتالي تحسين الانتاج ورفع مستوى المزارعين[٦٨].

وقام الفلاح الجزائري في تلك التعاونيات بأستثمار مساحة من الارض وبدعم من (الجمعيات التعاونية) [٦٩] في الحصول على وسائل الانتاج و التسويق وذلك مقابل

جزء من الربح ويبقى للفلاح في النهاية ربح الارض التي قام بأستثمارها شخصياً، اذا كانت التعاونيات في هذه الحالة بمثابة حالة وسط بين الملكية الخاصة والمزرعة[٧٠].

وقد حددت الدولة جزءاً من الاراضي المؤممة لانشاء (٣٥٠٠) مشروع زراعي على شكل (جمعيات تعاونية) يشترك الفلاحون في ادارتها بأستخدام اساليب حديثة في الزراعة [٧١] .

ان دفع الجزائر الى الاخذ بالنظام التعاوني كان هدفاً كونه ظل يستجيب للسياسة الاشتراكية، المزمع تطبيقها في البلد، وكذلك ايضاً لاهمية الاستفادة من خبرات العمال الذين كانوا يعملون في مزارع هذا القطاع منذ كان تحت ملكية المستوطنين الاوربيين، وهناك العامل الاقتصادي وهو هدف كل سياسة اقتصادية لان الغاية من تطبيق سياسة اقتصادية هو رفع الانتاج فهي غاية السياسة الرأسمالية كما هي غاية السياسة الاشتراكية وان اختلفت طرق التطبيق والاهداف التي تريد تحقيق رفع الانتاج، فالغاية من الانتاج في النظام الرأسمالي هي تحقيق اكبر الارباح الفردية الممكنة ولايهم بعد ذلك ان يتم تحقيقها على حساب استغلال طبقي اجتماعي. اما الغاية من الانتاج في النظام الاشتراكي فهي تحقيق اكبر اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية والفردية والاساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذا لايعني اهمال السعي وراء تحقيق اكبر الارباح الممكنة، فهي عبارة عن دخل صافٍ تقاس به درجة نجاح الوحدة الانتاجية الاشتراكية. ولكن توزيعه يذهب لفائدة المجتمع لا لفائدة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج – في صورة من الصور الثلاث او في جميعها كما في العادة: جزء منه لفائدة العمال في شكل مكافأت تشجيعية، وجزء ثان للاستثمارات الاجتماعية كبناء مساكن للعمال، وجزء ثالث للاستثمارات الاقتصادية لتوسيع الطاقة الانتاجية للوحدة والمجتمع، وهذه الغاية الاخيرة، اي تحقيق اكبر اشباع اجتماعي ممكن وتحقيق التنمية هي التي كانت قد فرضت على الجزائر ان تتجه في تنظيماتها الاقتصادية الى الاخذ بالاشكال الجماعية التعاونية للانتاج[٧٢].

ولقد تشابهت انواع المزارع التعاونية الجماعية الانتاجية التي انشئت في الجزائر في الكثير من خصائصها ومميزاتها ووظائفها مع المزارع التعاونية التي انشئت في

الاتحاد السوفيتي[٧٣] حيث احلت الحكومة السوفيتية الجمعيات التعاونية الزراعية (الكولخوزرات)[٧٤] محل الملكيات الفردية على نطاق واسع منذ العام ١٩٣٠[٧٥] .

فقد كتب انجلس «...عند الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي سنضطر الى تطبيق الانتاج التعاوني على نطاق واسع»[٧٦]، على اعتبار ان التعاون هو افضل اشكال الجمع مابين المصالح الحيوية للفلاحين الكادحين وبين الاحتياجات الاقتصادية العامة للبلاد ومهام بناء الاشتراكية[٧٧].

اما لينين فهو الذي انشأ الحركة التعاونية الجماعية في موسكو واعتبرها قوة جديدة في دعم النظام الاشتراكي ،وسبيلاً للانتقال الى النظام الجديد بالوسائل الابسط والاسهل والمقبولة اكثر من غيرها لدى الفلاح [٧٨] قائلاً بهذا الخصوص «عندما تتحقق الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ويتحقق الانتصار (للبروليتاريا)[٧٩] على البرجوازية ،فأن نظام التعاونيين المتمدنيين هو نظام الاشتراكية»[٨٠] ،وقال ايضاً في مناسبة اخرى «اذا كانت سلطة الدولة في الواقع عندنا ،في ايدي الطبقة العاملة، وان وسائل الانتاج بأسرها تعود لسلطة الدولة هذه، فلم تعد عندنا حقاً غير مهمة جمع السكان في تعاونيات، وعند توفر شرط الجمع الاقصى للسكان في تعاونيات تتحقق الاهداف تلقائياً في الاشتراكية»[٨١]. واضاف «ينبغي الانتقال بصورة منتظمة الى الملكية الجماعية للارض والى زراعة الارض بصورة جماعية»[٨٢] .

ان الجزائر والاتحاد السوفيتي وجهوا الزراعة توجهاً اشتراكياً عن طريق التوسع في تشكيل المزارع الجماعية الهادفة الى :

- تأليف وحدات زراعية واسعة يشترك في العمل فيها الاعضاء المزارعون تحت الاشراف الحكومي .
- سهولة حصول الحكومة على نسبة كبيرة من الانتاج .
- التحكم في الانتاج الزراعي بغض النظر عن الحصول على اقصى ربح ممكن .
- استخدام الالات الزراعية الميكانيكية الحديثة بأوسع نطاق ليؤدي ذلك الى رفع الانتاجية الزراعية [٨٣].

ومن خلال التعاون الواسع حقق الاتحاد السوفيتي مهمة اعادة بناء القرية على نحو اشتراكي [٨٤].

كان تأميم الارض عاملاً ضخماً سهل عملية التحويل الاشتراكي للزراعة بالنسبة للجزائر والاتحاد السوفيتي ، وكان قد اشار لينين الى ان «تأميم الارض قد منح اكبر الامكانيات للدولة لكي تنتقل الى الاشتراكية في الزراعة . ان تأميم الارض اخفت القلق الازلي للفلاح برقعة ارضه وسهل بذلك انتقاله الى الاستثمارة العامة»، والى جانب ذلك فهو قد سمح للدولة السوفيتية والجزائر بأن تؤمن للاستثمارات الجماعية مميزات هامة للغاية بالمقارنة مع الاستثمارات الفردية في مجال تنظيم استغلال الارض وزراعتها [٨٥].

وقد جاء التأميم في الجزائر كما في الاتحاد السوفيتي لجميع اوجه النشاط زراعية وصناعية وتجارية ومالية [٨٦].

والجدول هنا يوضح لنا توزيع اراضي القطاع الاشتراكي المسير ذاتياً في الجزائر [٨٧] .

نوع الزراعة	النسبة المئوية من مجموع القطاع المسير ذاتياً (٪)
الحبوب	٢٤,٥
الخضروات الجافة	٣٥
العلف الصناعي	٥٧,٥
الكروم	٨٩,٥
اشجار الفواكه	٣٥
المراعي الطبيعية	٤٢
اراضي مزروعة	٣٢,٥
اراضي صالحة للزراعة	٢٩,٥
غابات صغيرة ومجاري للمرور	٥,٦
اراض مستريحة	٢٥,٥
زراعات سباخ	٤٨
مجموع اراضي قطاع التسيير الذاتي	١٥,٧

تشير النسب المؤية في اعلاه الى ان محصول الكروم قد حضى بالاهتمام الاكبر بين المنتجات الزراعية النقدية ،ويحتل العلف الحيواني المكانة الثانية ، بينما الخضروات المرتبة الثالثة، بينما احتلت الحبوب المرتبة الرابعة .

ان التسيير الذاتي الاشتراكي شكل اسلوباً فريداً في بناء اشتراكية تتلائم والواقع الجزائري دون انكار التجارب المماثلة [٨٨] ،اضف الى انها كانت تجربة خاصة ومميزة، اذ كانت بمثابة الحل الكفء الوحيد لمشاكل ادارة المشاريع الشاغرة التي تركها الفرنسيون غداة الاستقلال [٨٩] .

وعلى العموم فأن تجربة التسيير الذاتي على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان لها اصداؤها على الصعيد العربي وتجارب العالم الثالث في مجال التنمية الزراعية والصناعية، والتي ابرزت روح المبادرة والتحدي لما خلفه رحيل الاستعمار الفرنسي والمستوطنين الاوربيين ، ولفتت الانظار لعملية الاستثمار الواسع في هذين القطاعين واستكمال البنية الاساسية واعادت للجزائر هويتها الوطنية [٩٠] .

وفي الواقع فلقد تولدت اوهام كبيرة لدى العديد من الماركسيين الجزائريين حتى العام ١٩٦٠ بل وبعدها ايضاً بشأن التسيير الذاتي وامكانية ان يكون اساس نمو وتحول متسارع ومتصاعد نحو ثورة اشتراكية على النمط الماركسي ونحو «مركسة» الجزائر، وفاتهم ان عدم وجود حزب طليعي مستند الى حركة الجماهير، وهو ما كان ملحوظاً بصفة خاصة في هذه الفترة ، وعدم اجراء تغيير جذري في جهاز الدولة . اديا بصورة تدريجية الى فراغ التسيير الذاتي من مضمونه الاجتماعي الحقيقي وهو ما اعترف به قادة الثورة الجزائرية انفسهم [٩١].

ورغم ذلك فأن تطبيق مراسيم اذار ١٩٦٣ صاحبه بعض المشاكل اهمها ردود الفعل التي قام بها بعض الاقطاعيين الجزائريين بوضع العراقيل امام حكومة الرئيس احمد بن بلة لتعطيل النهج الاشتراكي الذي شرع بتطبيقه، وتمثل ذلك بتمرد البعض في منطقة القبايل ،وهرب بعض قادة الثورة مثل محمد خيضر الى اوربا [٩٢] ،واستقالة فرحات عباس و احمد فرنسيس وحسين ايت احمد ،وهم الاعضاء البارزين في انطلاقة ثورة عام ١٩٥٤ [٩٣].

ولا نستطيع تفسير هذه التصرفات الا على انها كانت بهدف معارضة النهج الاشتراكي خاصة وان هناك بعض الزعماء من ذوي الاملاك الكبيرة قد تضررت مصالحهم كثيرا من جراء سياسة التسيير الذاتي وانشاء المزارع التعاونية [٩٤].

ولذلك تعرض قانون الاصلاح الزراعي وتجربة التسيير الذاتي للنقد من قبل الكثير من اليمينيين واليساريين معاً ، حيث اعترضت المجموعة الاولى على اقامة المزارع الجماعية التي اخذت عوائدها المالية بالانخفاض، اما المجموعة الثانية فقد عابوا على القانون بأنه حول الفلاح الى اجير مع تعدد الرقابة و اتخاذها القرارات المتناقضة [٩٥]، اضف الى نقص الامكانيات المادية ونقص الخبرة الزراعية والفنية في هذا المجال وعدم وضوح نوع العمل الاشتراكي وكيفية تطبيقه قد ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي في هذا القطاع والى تعثره في خلق مستوى افضل للعمال الزراعيين العاملين فيه [٩٦] .

وقد اعترف الرئيس احمد بن بلة بالصعوبات التي واجهت تجربة التسيير الذاتي كالتوزيع الخاطيء للقروض الزراعية وانخفاض الارباح[٩٧]، مشيراً الى سوء التصرف والتبذير في وحدات الانتاج[٩٨]، ومعترفاً بأخطاء التطبيق في التجربة الاشتراكية[٩٩].

وكان الاتحاد السوفيتي قد واجه منذ العام ١٩٣٠ نفس المشاكل ايضاً بعد اتباع نظام المزارع الحكومية والتعاونيات في قطاع الزراعة فلقد واجه تطوير الزراعة على هذا الاساس مقاومة شديدة من جانب الفلاحين وخاصة الاغنياء منهم ، ومن اليساريين الذين كانوا يعارضون خط الحزب الشيوعي والذين حاولوا عرقلة انتشار الجمعيات التعاونية بكل وسيلة ممكنة ،غير ان الحكومة السوفيتية اعتبرت هذا الامر تأمر على الثورة وحركة رجعية ،ولذلك قررت القضاء عليها بالقوة، ومثل الجزائر كان مشروع الاصلاح الزراعي حديثاً في الاتحاد السوفيتي، وادى غياب التجربة الى بعض الاخطاء ،ولكن الحزب الشيوعي السوفيتي كان على العكس من الجزائر سريعاً في اكتشافها والاعتراف بها علناً ثم معالجتها [١٠٠].

في حزيران عام ١٩٦٥ تسلم الرئيس هواري بومدين الحكم في الجزائر، وتبنى فلسفة جديدة تتلخص في ثلاثة شعارات رئيسة هي : تحقيق الثورة الزراعية

والصناعية والثقافية فلا يمكن تصور انتهاج سياسة اقتصادية تقدمية في مجال الزراعة في الوقت الذي تكون فيه سياسة التصنيع رجعية او محافظة، كما لايمكن تصور نجاح اجراءات ثورية في قطاع معين في الوقت التي تتخذ فيه اجراءات رجعية او محافظة في قطاعات اخرى . اذ ان تأثيرات هذا التناقض في السياسات القطاعية تنعكس بقوة في الامد المتوسط والبعيد بشكل خاص وتخلق تخلخلاً شديداً يؤثر على مجمل المسيرة لهذا البلد او ذاك، لاسيما وان عملية التنمية الزراعية هي جزء عضوي من عملية التنمية الاقتصادية تؤثر وتتأثر بحركة عملية التنمية في القطاعات الاقتصادية الاخرى وفي مجمل عملية التنمية والنشاط الاقتصادي لهذا القطر العربي او ذاك[١٠١]، وحصل ذلك قبل الجزائر في الاتحاد السوفيتي [١٠٢] .

ولحل المشاكل المتراكمة قررت الجزائر ان تعمل على تدعيم السلطة المركزية في البلاد، وان تعتمد على التخطيط الاقتصادي لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية[١٠٣] متبعة طريقة الاتحاد السوفيتي في تنفيذ المشاريع الاقتصادية وفق نظام الخطط التنموية [١٠٤] لعدد من السنوات [١٠٥] .

لقد اولت الخطة الثلاثية (١٩٦٧ - ١٩٦٩) جل اهتمامها على اصلاح القطاع الزراعي المسير ذاتياً متخذة الحكومة مجموعة من الاجراءات هدفت الى تحقيق لامركزية القطاع الزراعي المسير ذاتياً[١٠٦] والقضاء نهائياً على الملكيات الكبيرة[١٠٧].

وكانت الحكومة الجزائرية قد سمحت لما تبقى من القطاع الخاص بأن يسوق منتجاته الزراعية بالاسعار التي تتناسب مع ظروف السوق بعد شراء الحكومة ما تحتاجه منها [١٠٨] متبعة طريق الاتحاد السوفيتي عندما سمح لينين عام ١٩٢١ للفلاحين من القطاع الخاص بتصدير منتوجاتهم بغرض جلب العملة الصعبة لبلادهم مقابل تصدير المواد الغذائية الفائضة عن الاحتياج [١٠٩].

وعندما بدأت الجزائر تطبيق خطة التنمية الزراعية الرباعية الاولى (١٩٧٠ - ١٩٧٣) اخذت بعين الاعتبار الاهتمام بالعديد من القطاعات الزراعية كالري والتشجير وتطوير الالات الزراعية وتحديث وسائلها الزراعية وزيادة المساحات الزراعية المروية [١١٠] ،وقد كان المخطط الرباعي يهدف الى مواصلة الجهود من

اجل تخفيف النقص في المواد الغذائية وازالة الحواجز والعراقيل التي تقف عثرة في سبيل نمو وازدهار التنمية الزراعية وذلك بسياسة تحويل وتخزين متجانسة[١١١]. ولتعزيز مسيرة التسيير الذاتي عهدت حكومة بومدين ادارة التعاونيات الزراعية الى العمال والفلاحين ذوي الاسر الكبيرة والذين لايملكون ارضاً [١١٢]، وقد تم تجهيزهم بوسائل الانتاج اللازمة كالمعدات والاسمدة والمعونات المالية[١١٣].

وكانت حكومة الجزائر قد اتبعت نفس ما اتبعته حكومات الاتحاد السوفيتي عندما منحت لبعض العائلات الكبيرة من الفلاحين حقول تعاونية لزراعتها واعتبر انتاجها حقاً ذاتياً لهم، مانحة لهم العدد والالات الى اقصى حد ممكن، ومستفيدة بكل طاقاتها من منجزات الهندسة الزراعية والخبرة الطليعية [١١٤].

كما ادركت الحكومة الجزائرية انه لابد من ثورة زراعية وتطبيق اصلاح زراعي جذري واعطاء مزيد من الاهتمام الى قطاع الصناعات الغذائية القائمة على المحاصيل الزراعية لتنشيط وتطوير قطاع الزراعة وازاحة الجمود الذي يعاني منه[١١٥]، وايجاد حل لحالة عدم التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي[١١٦]، وتوجيه الزراعة الجزائرية الحديثة لسد الحاجات المحلية وتصدير الفائض من انتاجها الى الاسواق الخارجية[١١٧].

ان ميثاق الاصلاح الزراعي (الثورة الزراعية) والمرسوم الصادر في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٧١[١١٨] يعدان المراجع الاساسية في تطبيق الثورة الزراعية الجزائرية[١١٩]، وقد صرح رئيس الوزراء السوفيتي (ليونيد بريحينيف L.Brezhnev-)[١٢٠] بهذا الخصوص عام ١٩٧١ «اتخذت الجزائر تدابير جادة لحل مسألة شائكة اخرى تمس مصائر جماهير الفلاحين التي تعد بالملايين، وهي مسألة الارض... وان تحويلات زراعية هامة قد اجريت في الجزائر بعد الاعلان عن اصلاح زراعي في هذه السنة...»[١٢١].

ونضمت اول مادة قانونية صدرت في مرسوم الثورة شعاراً رفعته الدولة وجعلته هدفاً تسعى اليه في ثورتها الزراعية ،وهذا الشعار هو «الارض لمن يفلحها ويستثمرها...»[١٢٢] ، وهذا الشعار هو نفسه الذي رفعه الاتحاد السوفيتي في ثورته الزراعية [١٢٣] ،وقصد به الغاء كل اشكال تملك الارض ووسائل الانتاج وتحريم الاستغلال والقضاء على الاقطاع [١٢٤].

ان هدف الاصلاح الزراعي والثورة الزراعية هو اعادة وسائل الانتاج الزراعي الى ايدي الذين يعملون في الارض في اطار التسيير الذاتي او التعاونية لوضع حد للنفور بين الفلاحين الذين لايملكون ارضاً وبين شغيلة التسيير الذاتي[١٢٥].

وقد جاءت الثورة في الجزائر لتؤكد على دور التعاونيات الزراعية في تطوير وتنظيم الانتاج الزراعي [١٢٦].

وبعد الاخذ ببعض الاساليب التعاونية المستمدة من بعض الدول لتلافي الاخطاء الماضية، فقد اخذت الحكومة الجزائرية على سبيل المثال استشارة بعض الخبراء السوفييت والصينيين في مجال انشاء انواع من التعاونيات[١٢٧] وادارة المزارع[١٢٨].

وقد الزمت الدولة خلال هذا المخطط الفلاحين الذين منحوا اراضي زراعية بالانضمام الى جمعيات تعاونية وذلك للحصول على الخدمات كافة كل حسب مقاطعته طوعاً [١٢٩].

وهذا الامر مشابه للذي حصل في الاتحاد السوفيتي حيث اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي امرها للحزب بعدم استخدام القوة في اجبار الفلاحين للانتماء الى المزارع وعرض المساعدة العامة من اجل هذه الغاية[١٣٠]، فكان لينين يحبذ توعية وتوجيه الفلاح بدلاً من استعمال القوة معه، وان انعدام الارغام هو الذي شكل اساس التوحيد التعاوني الناجح للفلاحين، وصرح لينين بهذا الخصوص «انه لايمكن اعادة بناء ظروف الحياة الريفية بالمراسيم او القوانين او التعليمات»[١٣١]، وقال ايضاً «ان الانتقال الى النظام الجديد في الريف ينبغي ان تبنى بالطريقة التي تمكن كل فلاح صغير ان يساهم فيها»[١٣٢].

وقد اقتنع ستالين ايضاً نتيجة التجربة ان المزارع الجماعية لايمكن ان تنجح الا اذا كان الفلاح راغب طوعاً واختياراً في تكوينها [١٣٣].

وتشابهت الاهداف الجزائرية [١٣٤] مع اهداف الاتحاد السوفيتي في ان الاصلاح الزراعي هدفه الاساس عدالة توزيع دخول الاراضي بين من يوزعوها لتحسين حالتهم المعاشية، كما قدمت الجزائر عن طريق لجنة التسيير الذاتي واعطيت الصلاحيات لشركات الفلاحة والاحتياط (S.A.P) لكي تقوم بدفع اجور العمال

وتزويد التعاونيات الزراعية بالالات والاسمدة و الحبوب[١٣٥]، سالكة طريق الاتحاد السوفيتي حين قدم المساعدات الكبيرة والتشجيعات المادية لمختلف انواع المزارع التعاونية الجماعية الموجودة فيها لاجل تمكينهم من الحصول على البذور المحسنة والدواجن والحيوانات ذات الصفات الجيدة، وتقديم احدث المبتكرات العلمية الزراعية التي تساعد على رفع الانتاج الزراعي وتدعيم ذلك بالقروض الحكومية والسلف التي تمنح لهم بفائدة مناسبة [١٣٦]، وقد صرح لينين بهذا الخصوص «لن نكون شيوعيين ومن انصار اقامة الاقتصاد الاشتراكي، اذا لم نقدم مساعدة الدولة للمشروعات الزراعية الجماعية على اختلاف انواعها»[١٣٧].

وقد قامت الحكومة الجزائرية خلال هذا المخطط بشراء المنتجات الزراعية المختلفة من القطاع التعاوني والخاص بأسعار مجزية، اما ما يتبقى من المنتجات الزراعية المختلفة فللقطاع الخاص الحق في تسويقها على وفق سعر السوق السائد[١٣٨]. وهذا ما حصل في الاتحاد السوفيتي بعد ان اصدر الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٢١ التعاليم الخاصة بتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، فقد جاء في هذه التعاليم «ان المُزارع يستطيع ان يبيع الفائض من الانتاج الزراعي كيفما يشاء»[١٣٩].

ومن هنا نستنتج ان الثورة الزراعية في الجزائر كانت معادية للرأسمالية الزراعية، الا انها كانت راغبة في تشجيع البرجوازية الزراعية في المشاركة بعملية تطوير الانتاج الزراعي والاسهام في التنمية[١٤٠].

وكان الحزب الشيوعي والدولة السوفيتية ايضاً بتطبيقهما للسياسة الاقتصادية قد سمحا بوجود البرجوازية التي نشأت عن هذه السياسة والبرجوازية الريفية بحدود معينة لما فيه من صالح للتطور الاقتصادي في البلد، وقد أبدت العناصر البرجوازية اهتماماً خاصاً بالتعاونيات التي كانت تتمتع بالدعم الشامل الاقتصادي والسياسي من جانب الدولة[١٤١].

على صعيد ذي صلة ساعد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي الجزائري في تطبيق مباديء الثورة الزراعية[١٤٢] والانظمة الادارية للمقاطعات والمديريات، فضلاً عن الحزب وكوادره الذين يقومون بشرح الاهداف السياسية وبيان اهمية

التعاونيات لجماهير الشعب من الفلاحين وقيامه بالتعبئة حولها [١٤٣]، كذلك قدم حزب جبهة التحرير الوطني الايضاحات المستمرة لاهداف الثورة الزراعية [١٤٤] والدعاية والتأثير في عقلية الفلاح المحافظ والتقليديه ،الذي لم يتعود بعد على اقامة هذه التعاونيات [١٤٥].

ان حملات التوعية الوطنية ألتي حصلت في ألجزائر كانت مشابهة للذي حدث من حملات في الاتحاد السوفيتي عقب تجربتها في الاصلاح الزراعي عام ١٩٢٥ عن طريق الصحف والمجلات واصدار الكتب والمراجع التعاونية [١٤٦] التي اعتبرت كوسيلة قوية لتشجيع مبادرة وتنفيذ المهام التي تواجه الريف [١٤٧] اذ كان يجب ان يقتنع الفلاح عملياً بأن التوحد في تعاونيات اشتراكية يعود عليه بمنفعة اقتصادية، وان الاساليب الجماعية للتصرف الاقتصادي تتميز بمزايا كبيرة لاشك فيها، وهذا لايتم الا بالتدريج[١٤٨].

الى جانب اهتمام الثورة الزراعية الجزائرية بالارض فأنها قد اهتمت بالماء وانظمة الري ايضاً بوصفه عنصراً من عناصر الرأسمال، فراحت تبني السدود وتنفذ خططاً جديدة لمقاومة خطر الانجراف وتفكر جدياً في البحث عن مصادر جديدة للمياه[١٤٩].

وقد اكتسب الري ايضاً مكانة متميزة الاهمية في تطوير الزراعة في الاتحاد السوفيتي، فهو احد الدعائم الرئيسة لتطورها بنجاح، ويعد القيام بأعمال الري في الاتحاد السوفيتي امراً ذا اهمية حكومية كبيرة، وتتم هذه الاعمال على اوسع نطاق[١٥٠].

وفي هذا المخطط قابل الكثير من الفلاحين الجزائريين نظام الجمعيات الزراعية والمزارع الجماعية بترحاب عالي [١٥١] لاسيما بعد ان بدأت الحكومة الجزائرية خلال هذا المخطط ببناء مشروع الالف قرية اشتراكية ،والتي كانت تابعة للدولة [١٥٢]، والقرى التي كانت تنجز يتم تسليمها للفئات الاكثر حرماناً من الفلاحين وبدون ادنى مقابل [١٥٣] مع تزويد الفلاحين بالاسمدة والبذور وغروس الاشجار المثمرة مجاناً ومدهم بأدوات الفلاحة [١٥٤] .

وكان الاتحاد السوفيتي ايضاً بعد ثورة تشرين الاول ١٩١٧ الاشتراكية قد انشأ عدد من المزارع الحكومية الكبيرة في الاتحاد السوفيتي والتي عدت النوع الاعلى للتنظيم الزراعي الالي . وهذه المزارع عبارة عن مشروعات زراعية كبيرة قد تبلغ مساحة الواحدة منها مئة الف هكتار ، واغلبها مخصص لانتاج نوع معين من المحاصيل الزراعية او الحيوانية [١٥٥] .

ان سياسة الثورة الزراعية الجزائرية كانت اكثر عمقاً في التغيير من سياسة الاصلاح الزراعي التي اتبعت بعد الاستقلال حتى العام ١٩٧١ فهي لاتتمثل في مجرد تحديد الملكيات وتوزيعها على الفلاحيين المعدمين ، وانما في تنظيم الملكيات المؤممة في تعاونيات زراعية يمكن ان تكون حتى في شكل تعاونيات عائلية ، فالمهم ان يتم في الريف خلق اطار تعاوني يمكن صغار الفلاحين من التألف على نوع جديد من العلاقات الانتاجية الجماعية مكان العلاقات الانتاجية الفردية [١٥٦].

والجدول الاتي يبين الفرق بين ما خصص لقطاع الزراعة بين خطة التنمية الثلاثية (١٩٦٧ - ١٩٦٩) والخطة الرباعية الاولى ومن ضمنها الثورة الزراعية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) (بالاف الدولارات) [١٥٧].

التخصيصات المالية لخطط التنمية الزراعية :

خطة التنمية الثلاثية	خطة التنمية الرباعية الاولى	نسبة الزيادة
٥٢٨٨,٢	١١٧١٥,٤	٤٥٪

يشير الجدول الى نسبة التخصيصات المالية لخطة التنمية الثلاثية قد بلغت ٥٢٨٨,٢ الف دولار، بينما ارتفعت التخصيصات لخطة التنمية الرباعية الى (١١٧١٥,٤) الف دولار بزيادة مقدارها (٤٥٪).

وباستيعاب دروس المخطط الرباعي الاول، كان المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤ - ١٩٧٧) موسعاً وموطداً للجهود التي بذلت من اجل تجهيز القطاع الزراعي وجعله مسايراً للعصر الحديث، ان هذا المخطط الرباعي الجديد يشمل كل مافي الثورة الزراعية من مكاسب تنظيمية بواسطة ما تم انشاؤه من الاف التعاونيات [١٥٨].

والجدول الاتي يوضح مدى تطور التعاونيات الزراعية في هذا المخطط خلال المدة (١٩٧٥ - ١٩٧٨) [١٥٩]:

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
تعاونيات الانتاج	٣٥٩٢	٤٠٧٧	٤٥٩٨	٤٦٦٤

تؤشر الارقام المثبته في الجدول اعلاه تزايد التعاونيات الزراعية خلال الاعوام (١٩٧٥ - ١٩٧٨) بنسبة (٢٣٪). ومع البدء بتنفيذ خطة التنمية الرباعية الثانية وتحديداً عام ١٩٧٤ عقدت الجزائر مؤتمراً دولياً لغرض استفادتها من تجارب الدول في القطاع الزراعي ، وقد حظر المؤتمر خبراء جزائريون واجانب منهم وفد من الاتحاد السوفيتي حيث تم تبادل المعلومات الزراعية [١٦٠] .

ومن خلال هذا المخطط ركزت السلطات المسؤولية على انجاز المهام التي لم تستكمل في الثورة الزراعية والتركيز بشكل خاص على العناية بالثروة الحيوانية وتنميتها لصالح الفلاحين [١٦١].

وقد اهتمت سياسة الرئيس بومدين خلال هذه المرحلة بالاساليب والنظم التعليمية الزراعية، حيث تم تأسيس المعهد التكنولوجي في مدينة مستغانم ، والذي يخرج المهندسين التطبيقين الزراعيين وتأسيس ستة عشر معهداً تكنولوجياً زراعياً ثانوياً من اجل تخريج دفعات تقنية ، واستحداث سبعة معاهد توجه اهتمامها لزراعة الصحراء والزراعة في الجبال والزراعة الرعوية ، وانشاء معهد الطب البيطري وتوسيع مراكز زراعية كانت موجودة قبل عام ١٩٦٠، كالمعهد الوطني الزراعي الذي اصبح يضم (تسعمائة) طالب عام ١٩٧٥ ، بعد ان كان يضم عام ١٩٦٥ ثمانين طالباً فقط [١٦٢].

ان اهتمام الجزائر بمنجزات الثورة العلمية التكنيكية في مجال الزراعة [١٦٣] كان مشابهاً لما حدث في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٥ [١٦٤] لاسيما خلال حكم رئيس الوزراء ليونيد بريجنيف (١٩٦٤ - ١٩٨٢) [١٦٥].

ولم تكتف الجزائر بأعداد الكوادر العلمية وبناء الكليات والمعاهد التقنية بل قامت ايضاً بـأنشاء المدارس لتعليم القراءة والكتابة وما يتعلق بالزراعة واعدادهم

اعداداً كافية للمساعدة في تحسين اوضاع الزراعة في البلاد [١٦٦]. اخذة بوجه النظر السوفيتية التي تؤمن بأن الاهتمام بهذه الامور سوف يرفع من مستوى كفاءة الفلاح ويؤدي الى نمو الرفاهية المادية وتحسن ظروف الحياة الثقافية اليومية ، ومن ثم محو الفوارق بين المدينة والريف [١٦٧].

وبالرغم من وجهات النظر التي طرحت لتقييم الخطط التنموية في القطاع الزراعي خلال حكم الرئيس بومدين يمكن القول ان الاجراءات الجزائرية في هذا القطاع الهام قد ادت الى تغيير كبير في مستوى معيشة السكان بالرغم من التفاوت الاجتماعي الذي ظل سمة عامة في جميع المجتمعات [١٦٨].

لقد اولى السياسيون الجزائريون والمخططون الاقتصاديون الاهتمام الممكن لتحسين اوضاع الريف، وتعبئه القرويين للمساهمة في تطوير التنمية، وتحقيق الاهداف المرسومة [١٦٩]، الا ان جهود الدولة واجهت عراقيل وصعوبات متعددة، حيث ساهم مسؤولون حكوميون بعرقلة خطط الثورة وتأخيرها [١٧٠]، الى جانب المعوقات التي وضعها كبار ملاكي الارض لتشويه سياسة التسيير الذاتي ومنع الفلاحين من الاسهام بها ،واعاقة توزيع الاراضي الزراعية على صغار الفلاحين[١٧١].

ان بعض اطراف الصراع التي تقف ضد الثورة الزراعية لم تتردد في استعمال الاسلام ضدها بحجة ان الاسلام احترم الملكية الخاصة متناسين ان هناك فرقاً بين الملكية الخاصة كما عرفت في نطاق الاسلام الذي جاء لمحاربة الاستغلال ، وبين الملكية الخاصة في المفهوم الرأسمالي الذي يقوم على استغلال الانسان وتأييد الفروق الاجتماعية الطبقية التي تسمح له بمواصلة هذا الاستغلال [١٧٢]، وقد رد الرئيس بومدين على ذلك قائلاً «ان المستعمرين يقولون ان التجربة الاشتراكية قد فشلت في جميع البلدان ، وسوف تفشل في الجزائر ايضاً ، غير ان هذا الكلام لايمكن ان يصدر الا عن الحاقدين»[١٧٣].

ان هذا الذي حصل في الجزائر كان قد حصل ايضاً في الاتحاد السوفيتي حيث تفه بعض ممثلي الانتهازية امكانية استخدام التعاونيات في التحول الاشتراكي للزراعة وفي اقامة المجتمع الاشتراكي الجديد متضرعين بحجج كثيرة ومنتقدين نظام الاصلاح الزراعي [١٧٤].

ووفقاً لبعض الاقتصاديين الذين قاموا بتحليل عملية الاصلاح الزراعي في الجزائر فقد وصفوها بأنها لم تصل الى الهدف المنشود، اذ بقيت مساحات مهمة اذا ما قيست بالقاعدة الزراعية المحددة للجزائر غير خاضعة للتأميم. وقد استفادت البرجوازية الزراعية من هذا الوضع والتي حرصت على تنويع انشطتها في الريف الجزائري واستغلت جموع المزارعين[١٧٥]، وعملوا في مسارات مضادة لتحديث الزراعة، فلم يتبعوا الاساليب الزراعية بشكل دقيق واهملوا صيانة المعدات واستعملوا الارض والمواد لغايات شخصية ، كل هذا في غياب شبه كامل للمراقبة والعقاب من قبل الدولة، اذ ان مندوبيها المسؤولين عن المزارع المسيرة ذاتياً كانوا لايجازون على اساس النتائج الاقتصادية للحيازات وانما على اساس طاعتهم السياسية[١٧٦].

كما ظهرت مساوئ الادارة الذاتية التي تقود القطاع الزراعي وخاصة في التعاونيات الزراعية، وقد زادت من هيمنة الاخطاء فيها هيمنة البيروقراطية [١٧٧] نتيجة تدخل العديد من الهيئات الحكومية الامر الذي ادى الى تكبيل حركة هذا القطاع واعادة انطلاقه [١٧٨]، وخاصة بعدما حصر الانتاج في حدود كل ولاية ومنعت الدولة خروج محاصيلها من نطاق اقليمها الاداري . وقد ادى الخزن غير الجيد الى اتلاف الكثير من المحاصيل [١٧٩]، فضلاً عن ان الروتين الاداري جعل التعاونيات تعجز عن امداد الفلاحين بالبذور والمعدات ، وهكذا ضعف دورها في القطاع الزراعي [١٨٠]، وقد جاءت هذه المركزية البيروقراطية من كون ان جميع العمليات الزراعية بيد الادارة المركزية المتمثلة في (المكتب الوطني للاصلاح الزراعي)، الامر الذي ادى الى معاناة مجالس التسيير الذاتي وقصور عملها [١٨١]، اضافة الى ضألة الاستثمارات التي خصصت لقطاع الزراعة في الخطط المتتالية ، الامر الذي ادى الى نقص الانتاج وتزايد الاعتماد على الاستيراد في حصول الجزائر على حاجاتها الغذائية ،وتقدر بعض الدراسات ان الجزائر اصبحت تعتمد على الاستيراد للحصول على (٥٠٪) من جملة استهلاكها الغذائي التي تمثل (٢٠٪) من اجمالي الواردات، وكان لهذا الفشل عواقب سيئة على قطاع الصناعة اذا تكبدت الجزائر خسائر ضخمة من جراء عجزها عن تدبير مستلزمات الانتاج من السلع الزراعية اللازمة لتشغيل ما اقامته من مصانع لتجهيز المنتوجات الزراعية وتضيعها [١٨٢].

ان مفهوم الحزب للثورة الزراعية هي تطبيق الاصلاح الزراعي وتقسيم الاراضي على الفلاحين وتطبيق فكرة التسيير الذاتي للمشاريع الزراعية ، الا ان الحكومة واجهت صعوبة في افهام مجموع الشعب هذه الامور ولاسيما وان القادة الحزبيون هم اكبر الملاك الزراعيين في القطر(١٨٣)، اضافة الى كون بومدين من ابناء الفلاحين المعدمين والذين كانوا ينظرون الى الريف بعيون ابائهم كمكان كئيب لايرجى منه نشوء اعمال جديدة او حصول فائض في الثمرات (١٨٤).

وقد ارجع الكاتب السوفيتي احمد اسكندروف التخلف الحاصل في الزراعة في الجزائر الى «عدم كفاية الاستثمارات، وان المسألة الزراعية التي تمس بشكل مباشر مصالح الغالبية العظمى من سكان الجزائر لايمكن حلها دون تحولات اجتماعية عميقة في المجال الزراعي. ولاتقتصر بالطبع المسألة الزراعية على اصلاحات خاصة بالارض. بل انها تتضمن مجموعة من الاجراءات اكثر تعقيداً تتعلق بتطوير القوى الانتاجية في الزراعة، وحل المشكلة الغذائية واقامة علاقات سليمة بين مختلف الانماط الاقتصادية وتقديم مساعدة مالية تكنيكية وزراعية للمزارعين وتنظيم شراء وتسويق المنتجات الزراعية... الخ، ومع ذلك فبدون تحولات زراعية عميقة لايمكن ان تحل بشكل ناجح ولا مشكلة واحدة من هذه المشاكل.

وتعتبر الاصلاحات الزراعية اساساً لحل جميع المشاكل الاخرى المرتبطة بتطوير القوى الانتاجية في الزراعة والتحسين الكبير للوضع المادي للفلاحين، وكلما كان الاصلاح اكثر ديمقراطية، كلما زادت الامكانيات التي يمنحها للتطور السريع للانتاج الزراعي. بل واحياناً لاتعطى اكثر الاصلاحات الزراعية راد يكالية النتائج المطلوبة اذا لم تصحبها اجراءات اجتماعية واقتصادية ملموسة في مجال الزراعة، وفي نفس الوقت ليس من السليم تحويل مشكلة اعادة بناء الزراعة في الجزائر الى مجرد الجانب التكنيكي الاقتصادي للموضوع كما يفعل ذلك الاقتصاديون البرجوازيون احياناً كثيرة. وفي كثير من البلدان النامية يضعون في اعتبارهم انه بدون تغيرات جذرية للعلاقات الاجتماعية في القرية فلن تحل المشكلة الزراعية بشكل ناجح فلابد من تصفية كاملة للعلاقات السابقة للرأسمالية وتقييد العناصر الرأسمالية»(١٨٥).

وكما هو الحال في الجزائر فقد تعرضت التجربة السوفيتية الى مشاكل مشابهة في مجال تخطيط الانتاج وتحديد اسعار المنتجات الزراعية والتمويل ، وفيما عدا ذلك لم تنفذ تدابير اقتصادية ملموسة موجهة نحو انهاض الزراعة ولم تستخدم توظيفات كبيرة لرؤوس الاموال من اجل تحقيق المهام الكبيرة المطروحة امام الزراعة ، ومشاكل اخرى ادت الى حد ما الى خفض نمو الزراعة، ولم تنفذ المهام المرسومة من قبل الخطط التنموية المعدة في مجال الزراعة [١٨٦].

الخلاصة :

ان الازمة في الجزائر كانت عميقة ومتعلقة بمدى ادراك الفلاح الجزائري وتقديره لصعوبة الظروف التي تمر بها البلاد ، وقصر مدة التجربة الجديدة التي كانت تحتاج الوقت الطويل لتعطي ثمارها.

ان التطورات الاقتصادية التي صاحبت تكوين البنيان الزراعي الجزائري اتضح منها ان الجزائر لم تسلك الطريق الذي سلكه الاتحاد السوفيتي في المجال الزراعي بحذافيره، والسبب في ذلك يعود الى اختلاف الظروف والعادات السائدة في هذه الدولة .فالظروف والاحوال الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الاتحاد السوفيتي اختلفت عن ماهو موجود في الجزائر ،فكان على الدولة الجزائرية ان اختارت امرين عند تطبيق نظريتها الاشتراكية.

اولاً : تطبيق الخبرات والتجارب السوفيتية مع اتخاذ الحذر وملاحظة مرونة التطبيق.

ثانياً : تحقيق الهدف النهائي للحركة التعاونية الجماعية اي طريق التحول الاشتراكي مع مراعاة الظروف والاحوال المحلية.

مصادر البحث

(١) للتوسع حول طبيعة السيطرة الاستعمارية على الجزائر وتأثيرها على القطاع الزراعي ينظر دار الكتب والوثائق ، رئاسة الديوان الملكي ،المغرب العربي، رقم الاضبارة ٦/٥ ، رقم التصنيف ٤٨١٩ / ٣١١ ، هذه الوثيقة عبارة عن مذكرة عن وضعية الجزائر الدولية صادرة عن حزب الشعب الجزائري في ٢٢ / تموز ١٩٥٤، في القاهرة والتي قدمت الى الجمعية العامة الامم المتحدة عام ١٩٥٨ ؛ (٧٢)، ص١٢٧ ــ ١٣٠ .

(٢) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في الغرب العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ص٥٨.

(٣) ولد بن بلة في مدينة وهران غرب الجزائر عام ١٩١٩، تابع دراسته الاولية في الجزائر وعمل جندياً في الجيش الفرنسي، واشترك في المعارك الحربية على الجبهة الايطالية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٦ رجع الى الوطن وانتخب عضواً في مجلس الشورى لمدينة وهران . ينظر :

Joan Gillespie and Fredrick A.praeger , Algeria Rebellion and Revolution , Newyork , 1960 , p.93.

(٤) محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية و الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٢،ص١٢ .وينظر كذلك :

tony smith, the political and economic Ambitions of Algerian and Reform 1962 – 1974, the middle East Journal, volume 29, sumer 1975, Number 3, p. 276.

(٥) مائدة خضير علي، احمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١١٦ .

(٦) ولد في ٢٢ نيسان ١٨٧٠ وهو مؤسس الحزب الشيوعي عام ١٨٩٨، قاد البلاشفة في ثورة ١٩١٧، واصبح المؤسس للاتحاد السوفيتي، هو مفكر له عشرات المؤلفات وقد اضاف لينين اضافات جديدة لنظرية ماركس وتبرز اهم اضافاته في نظرية الحزب الواحد والتحالف بين العمال والفلاحين.... واجداً ما عرف (بالماركسية اللينينية) توفي في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤. ينظر: ابراهيم عامر واخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٧٤ ــ ٣٧٥.

(٧) فيودور كولاكوف، السياسة الزراعية اللينينية وتطبيقاتها في الاتحاد السوفيتي، مجلة دراسات اشتراكية، دار الهلال، القاهرة، العدد ١٢، كانون الاول ١٩٧٤، ص٥٩. ينظر كذلك: سيرغي سيراييف، الاشتراكية والتعاون، ترجمة ونشر دار التقدم، موسكو، ١٩٨١، ص١٦٣.

(٨) بالنسبة للملكية فقد حددت المادة الثالثة عشر من الدستور الجزائري مفهوم الملكية العامة في الجزائر حيث «تمثل ملكية الدولة اعلى اشكال الملكية العامة الجماعية» ينظر : جهاد عبد الملك عودة ،موقع التنمية في الدستور الجزائري ،مجلة السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام ، القاهرة العدد ٤٨ ، ١٩٧٧، ص١٣٥ .

(٩) الجزائر تسدد حسابات السياسة الاقتصادية الخاطئة ، صحيفة الرأي العام ،الكويت العدد ٨٩٢٩ ، ١١-تشرين الاول ــ ١٩٨٨.

(10) Tony Smith , op. cit .,p.259.

(١١) ان القضاء على الملكية الرأسمالية واقامة الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية هي من القوانين الاساسية للثورة الاشتراكية التي قامت على الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، وقد برهن على هذا نظرياً في اعمال ماركس وانجلس ولينين، واثبتته تجربة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى (أ) وعندما تولى الحزب الشيوعي الحكم في روسيا عام ١٩١٧، اصدر في اليوم الثاني من

وجوده في الحكم قانونه الاول الذي نص على ان الارض الزراعية ومرافقها وملحقاتها ملك لمجموع الشعب والحاق اي ضرر بها يعتبر جريمة كبرى (ب) وجاء في المادة الاولى لاول دستور للاتحاد السوفيتي والصادر عام ١٩١٨ على ان كل ملكية خاصة للارض تعتبر لاغية ،اذ ان جميع الاراضي هي الان ملكاً للدولة على ان يتم توزيعها على المزارعين تبعاً لقدرة كل منهم على فلاحتها مع عدم دفع تعويض الى الملاك السابقين، وان جميع ثروات الارض والحياة ذات النفع العام وكافة المعدات سواء كانت حية ام جامدة والمزارع الجماعية والمشروعات الزراعية تؤول ملكيتها الى الامة (ج).

أ- فينوغرادوف، التأميم الاشتراكي للصناعة والبنوك، ترجمة مجيد بكتاش، دار التقدم موسكو، بلا. ت، ص٧.

ب- فيودور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

ج- صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا .ت، ص١٩٦.

(١٢) محمد عزيز، مباديء الاقتصاد الحديث ، مطبعة المعارف ،بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٣٥٤ .

(١٣) صلاح الدين نامق، المصدر السابق، ص٢١٥. ينظر كذلك: افسينيف واندريس، الاقتصاد السياسي الاشتراكية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم ،موسكو بلا .ت، ص٣٨.

(١٤) المزارع الحكومية (السوفخوزات -Sovkhoz) : هو اسم المزرعة التي تملكها الدولة في الاتحاد السوفيتي وتدار على غرار القواعد التي تدار بموجبها المصانع الحكومية، فتناط ادارتها بمدير واحد، وهو مسؤول عن تنفيذ الانتاج الخاص بكل مزرعة ،والمزارع الحكومية يغلب عليها الاختصاص واستخدام الالات (أ) ، وقد تكونت اول مزارع للدولة في الاتحاد السوفيتي عقب ثورة ١٩١٧ ، وكانت لمزرعة الدولة انذاك مهمتان : الاولى – مهمة عاجلة : وهي تزويد القوات المسلحة والمدن بالمنتجات الزراعية الرخيصة الثمن . الثانية – مهمة بعيدة المدى : هي ضرب المثل على التقدم الزراعي حتى تصبح نموذجاً يقنع الفلاحين بمزايا الزراعة الكبيرة الجماعية (ب) ، ويحصل عمال ومستخدمو السوفخوزات على اجور ومكافأت لتخطيهم برامج مردود الارض وتربية الماشية – وهم اعضاء في منظمات نقابية ويتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الصناعيون : فرص مدفوعة الاجر ، وضمان اجتماعي ، ومعاشات تقاعدية للعجز والشيخوخة . ورأس السووفخوز مدير تقنية المنظمات الحكومية المختصة وهو يتولى جميع المسؤوليات ، واوامره و تعليماته الزامية للجميع ، ويعتمد المدير في نشاطه على مجموع الشغيلة . ويشترك العمال والمستخدمون اشتراكاً فعالاً في تسيير المؤسسة . وهم يبحثون في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم المسائل الاقتصادية والثقافية واليومية والرئيسية التي تهم السوفخوز ، وقد ساعدت هذه المزارع الفلاحين في رفع مستواهم الزراعي وتحسين الانتاج الجماعي وفي زراعة الارض (ج)

أ- محمد عزيز، المصدر السابق ،ص٣٦٤ .

ب- ابراهيم عامر واخرون ، المصدر السابق ، ص٤٣٩ – ٤٤١ .

ج- موسوعة بلاد السوفيت ، لجنة من العلماء والاختصاصيين ، ترجمة م.م. طبيخة ، دار الفارابي ، ١٩٦٦ ، بلا .م ، ص٢١٧ .

(١٥) محمد عزيز ، المصدر السابق ، ص٣٦٤ .

(١٦) عبد المنعم القيسوني، المذهب الديمقراطي الاشتراكي التعاوني – تطبيقه في الزراعة والصناعة والتجارة ، مجلة العلوم السياسية ، القاهرة ، العدد ٨ ، ١٩٦٠ ، ص٢٣.

(١٧) غوليكوف، التعاون الزراعي في الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص١٢.

(١٨) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

(١٩) صلاح الدين نامق ، المصدر السابق ، ص٢١١ .
(٢٠) محمد نصر مهنا، عبد الله سيد هدية، تجربة التنمية والتحديث في الجزائر – دراسة مقارنة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤٦. ينظر لذلك :

john Gretton , Algeria`s Race Against Time , Middle East international , August , 1978, No.86,p.17 .

(٢١) التخطيط الاقتصادي هي السبيل الاكيد للانماء السريع لموارد المجتمع ورفع مستوى المعيشة لافراده، والتخطيط الاقتصادي عملية مستقرة، يمهد لها حصر الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتتناول بصفة اساسية مراحل ثلاث: اولاً – رسم الخطة الاقتصادية في ضوء الاهداف المقررة لها والاسايب التي انعقد الرأي على اللجوء اليها في تنفيذها. ثانياً – تنفيذ الخطة وتتناول رسم السياسات الكفيلة ببلوغ الاهداف المرسومة ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ. ثالثاً – متابعة الخطة ويتمثل ذلك في متابعة الجهود التي تبذل في تنفيذها، وتقدير مدى نجاح الجهود في بلوغ الاهداف المقررة. ينظر: محمد زكي شافعي، دور الاقتصاديين في المجتمع الاشتراكي، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد ١٠، ١٩٦٢، ص٤٨.
(٢٢) عبد الكريم صادق بركات ،اقتصاديات الدول العربية ، مكتبة مكاوي ،بيروت ،١٩٧٩ ، ص١٣٣ . ينظر لذلك Tony Smith , op.cit. , p.263 .
(٢٣) الهاشمي بونجار ، الثورة الزراعية ودورها في تغيير المجتمع الجزائري ، مجلة قضايا عربية ، المؤوسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان العدد ١١، اذار ١٩٧٥ ، ص٧٥ . ينظر كذلك : Tony Smith , op.cit.,p.262.
- والمستوطنون هم الفرنسيون والاوربيون الذين استوطنوا الجزائر مع بداية الاحتلال. ينظر: يحة عيسى، تمويل الاستثمار الزراعي الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٧ .
(٢٤) هادي احمد مخلف، تاريخ تطور نظام المزارع الاشتراكية في العراق والجزائر، مجلة المؤرخ العربي، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العدد ٣١، ١٩٨٧، ص٥٥.
(٢٥) عبد الوهاب مطر الداهري، السياسة الزراعية – اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، الكتاب الثالث، ط٢، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٤، ص٤٣٦ .
(٢٦) بيتروسلي، العوالم الثلاثة – الثقافة والتنمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦٤.
(٢٧) هذه المراسيم صاغها مستشاروا الرئيس احمد بن بلة اليساريون امثال محمد حربي وسليمان لطف الله وميشيل راينز والياس بابلو. ينظر: مائدة خضير علي، المصدر السابق، ص١٣٩. وللاطلاع على تفاصيل مراسيم اذار ١٩٦٣ وتعليمات التطبيق ينظر: مازن عبد العزيز سليم، الادارة الذاتية في يوغسلافيا والجزائر – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص٢٧٢ – ٢٨٨ .
- جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٤١.
(٢٨) وثائق حزب الوفاق الوطني، رقم الاضبارة (٣/١١)،الحزب في القطر الجزائري- المكتب الثقافي – الارشيف، ٢٦ اب. ١٩٧، بلا صفحة.
والاصلاح الزراعي يعني اجراء تعديلات وتغييرات في الانتاج الزراعي لزيادة الانتاج الزراعي

وتوفير موارد داخلية للتنمية القومية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين ورفع مستوى الريف. وفي الاشتراكية يعتبر تحقيق اصلاح زراعي جذري هدفاً رئيسياً وان اختلفت اساليب تنفيذه وفقاً للظروف. ينظر: ابراهيم عامر واخرون، المصدر السابق، ص٣٩ – ٤٠ .

(٢٩) خيري حماد، اضواء واراء في القومية والحرية والاشتراكية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٢٤.

(٣٠) سليمان الرياشي، صالح فيلالي واخرون، الازمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٤.

(٣١) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٧٧ .

(٣٢) احمد اسكندروف، افريقيا السياسية والاقتصاد والاديولوجية، ترجمة محمد الجندي، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٣، ص٩٨. ينظر: كذلك: Roger Hardy , Arab Socilism , London , 1980 ,p.7 .

(٣٣) عبد الوهاب مطر الداهري ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

(٣٤) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(٣٥) لقد قدم الرئيس احمد بن بلة تعريفاً للاملاك الشاغرة حين قال ان كل المنشأت سواء منها الصناعية والتجارية والمالية والمعدنية ومنشأت الصناعة التقليدية وكذلك الضياع الفلاحية والغابوية وكل المساكن والعمارات التي اعلن عن اخلائها من جانب الملاك المستعمرين قبل الثاني والعشرين من اذار ١٩٦٣ اصبحت خالية نهائياً. وعلى هذا فأن تسييرها اصبح حقاً نهائياً للشغيلة الجزائرية. ينظر: نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩٧.

(٣٦) صلاح العقاد ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(٣٧) احمد اسكندروف ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

(٣٨) محمد طلعت عيسى ، الاشتراكية العربية والاشتراكيات العالمية ،دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٣١٢ . وقد اتبعت الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي مبدأ تسليم الارض مجاناً للفلاحين الذين يستغلونها بعد الغاء الملكية العقارية دون اي تعويض لاصحابها . ينظر : غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٢ و كذلك : فيودور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٣٩) نظام التسيير الذاتي هو اسلوب من اساليب ادارة المشروعات العامة من خلال اشراك العمال في المؤسسات التي يعملون بها وفقاً للمفاهيم الاشتراكية التي تهدف الى الاعتراف بحقوق الطبقة العمالية في الادارة والمشاركة فيها حتى يتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم من ناحية و تحريرهم من استغلال الاداريين التقليديين من ناحية اخرى (أ)، كذلك عرف التسيير الذاتي بأنه اسلوب اجتماعي للانتاج قادر على ان يعطي قوة دفع لتطوير المجتمع باسره عن طريق تطوير الطبقة العاملة ومن ثم فأن الهدف هو اقامة نظام انتاج اشتراكي(ب) .

أ- نعمة السعيد، المغرب العربي – استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي وتطور انضمتها السياسية ماقبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٨٦ .

ب- مغنية الازرق، نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي، ترجمة سمير كرم، مؤوسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٤.

(40) John Grelton , op. cit ., p.17 .

(٤١) يحة عيسى ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

- طبق نظام الادارة الذاتية في نظام المزارع التعاونية في الاتحاد السوفيتي ولكن على نطاق ضيق بغية توسيع صلاحيات هذا النظام، فسمح للفلاح بأن يأخذ قسماً من الغلة كربح له حق التصرف به، وهذا جاء في زمن حكم خروشوف لان ماركس لم يعط فكرة الادارة الذاتية الاهمية التي يجب ان تأخذها عملية تطبيق التحويل الاشتراكي. ينظر: عبد الهادي الفكيكي، الاشتراكية العربية بين النظرية والتطبيق، منشورات دار الاداب، بيروت، ١٩٦٧، ص١٠٩.

(٤٢) مازن عبد العزيز سليم ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ .

(٤٣) صدر قانون التسيير الذاتي في يوغسلافيا عام ١٩٥٤ ليطبق على التعاونية والمبدئين الجوهريين في التسيير الذاتي العمالي هما مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ومبدأ استقلال الادارة العمالية مازجاً بين سلطة العاملين في التعاونية وبين سلطة الاعضاء والتعاونيين انفسهم. ينظر: عبد الوهاب مطر الداهري، المصدر السابق، ص٤٥٩. وللاطلاع على تفاصيل نص القانون الاساس حول التسيير الذاتي في المنشأة الاقتصادية اليوغسلافية ينظر: مازن عبد العزيز سليم، المصدر السابق، ص١٦٢ – ٢٧١. وقوانين اخرى ملحقة صدرت بهذا الخصوص ينظر: البير ميستر، الاشتراكية والتسيير الذاتي – التجربة اليوغسلافية، ترجمة نزيه الحكيم، دار الاداب، بيروت، ١٩٦٥، ص١٧ – ٨٧ .

(٤٤) نعمة السعيد ، المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

(٤٥) ولد عام ١٩٢٥ وتعلم في الجزائر ثم انتقل الى القاهرة والتحق ببعض معاهدها العليا، كما تابع دراسته في كل من موسكو وبكين بما في ذلك التدريب العسكري وذلك قبل ان ينضم الى جيش التحرير الوطني ويصبح احد قادته، وبعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، وفي التاسع عشر من حزيران عام ١٩٦٥ استلم دفة الحكم في الجزائر بعد حركة تغيير اطاحت بأحمد بن بلة، وقد تميز عهده بأرساء دعائم سياسية تصنيعية وانمائية شاملة . ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٤٠ – ٢٤١ .

(٤٦) مغنية الازرق ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٤٧) شريف حنانة، رحلة الربيع الى الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٨.

(٤٨) عبد الوهاب الامين، النظم الاقتصادية – دراسة مقارنة – الرأسمالية، الاشتراكية والاسلام، الكويت، ١٩٨٦، ص١٦٩ – ١٧٠ .

(49) Roger Hardy , op. cit .,p.7.

(50) Richard LawLess, Allan Findlay , north Africa contemporary politics and economic Development ,London , 1984 , p.16.

(٥١) اسماعيل العربي ، المصدر السابق ، ص١٢٢ – ١٢٤ .

(٥٢) هادي احمد مخلف ، المصدر السابق ، ص١٥٩ . وللمزيد من التفاصيل حول مهام هذه القاعدة الزراعية ينظر :

General union of chambers of commerce , industry and Agriculture for Arab countries , Arab economic Report , Lebanon , 1968 , p.9-11 .

(٥٣) عبد الوهاب مطر الداهري ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ و ينظر كذلك : فيودور كولاكوف، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٥٤) ان الاستغلال الفردي للارض من وجهة النظر الجزائرية يعرقل الانتاج لانه يبعثر الارض الزراعية الميكانيكية ويمنع قيام الزراعة الواسعة المعتمدة على الاساليب العصرية في الانتاج

ويعرقل الالتجاء الى القروض الزراعية واستعمالها على الوجه الصحيح، وهو يجعل نفقات التجهيز والانتاج تبلغ حدوداً لايمكن تحملها، كما ان مساعدة الدولة للفلاحين وتوجيههم في هذه الحالة لايمكن ان يتحقق الا بأقامة جهاز بيروقراطي ثقيل كثير التكاليف منتشر بين عدد لاحد له من صغار الفلاحين، وهذا كله يبين بما لايدع مجالاً للشك في ان الاصلاح الزراعي اذ اعتمد على الاستغلال الفردي فأنه يسعى الى مخاطر قد تؤدي به الى الافلاس والفشل فهو لن يستطيع من جهة تحقيق تقدم سريع في الانتاج، ومن جهة اخرى فأن الاصلاح الزراعي في مثل هذه الظروف يتعرض بعد مدى قصير الى الزوال والاندثار لان صغار الفلاحين الذين يوزع عليهم الارض لايستطيعون تحمل تكاليف استثمارها استثماراً عصرياً فيضطرون الى الاستدانة بما يضطرهم الى التخلي عن اراضيهم، وهكذا تتكون من جديد اقطاعية زراعية ويصبحون اصحابها من جديد عمالاً زراعيين يعملون بأبخس الاجور، ثم ان تجنيد الجماهير الريفية في العمل المنظم من اجل رفع مستوى الانتاج الزراعي لايمكن ان يقبله الفلاحون الا اذا كان في نطاق جماعي يحقق لهم فائدة عامة ومكاسب مشتركة، وهذا لايمنع من ان تكون ملكية الارض الموزعة على الفلاحيين ملكية فردية، ولكن استثمارها يجب ان يأخذ شكلاً جماعياً حتى يضمن الاستخدام العملي الدقيق الكامل لكل عوامل الانتاج. ينظر: مجلة المجاهد، الجزائر، العدد ١٢٠، نيسان ١٩٦٢، ص٩.

(55)General union of chambers of commerce , op. cit ., p.13-14 .

(56) Le Duan , sur Quelques , problem`s internutionaux actuels edition enlagues strageres , 1968 , p.62-63 .

(٥٧) عبد الجليل الطاهر ، بحث مقارن عن التعاونيات الزراعية ، مجلة الثقافة الجديدة الناطقة بأسم الحزب الشيوعي العراقي، مطبعة الشعب، بغداد، العدد٧، شباط ١٩٥٩، ص٦٧ – ٦٨.
وينظر كذلك : افسينيف واندريس واخرون ، الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٢ ،ص٥٥-٥٩ .

(٥٨) فيودور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٥٩) منصور الراوي ، اقتصاديات العراق والوطن العربي ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٠٦ .

(60) Dean for bes , Nigel thift , socialist third world , urban Development and Territorial planning , London , 1987 , p.131.

(61) Encyclopedia of The Third world , volume1 , London , 1982 ,p.51 – 52 .

(62) U.S.S.R. Academy of Scinces, History of Africa 1918 – 1967, Moscow, 1968, p.83.

(٦٣) فينوغرادوف ، المصدر السابق ، ص١٤ .

(٦٤) سيرغي سيرايف ، المصدر السابق ، ص١٦٤ – ١٦٥.

(٦٥) فيليب رفلة ، الجغرافية السياسية الافريقية مع دراسة شاملة للدول الافريقية سياسياً واقتصادياً وجغرافياً ،ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٤٢٤ .

(٦٦) يسري عبد الرزاق الجواهري ، شمال افريقيا – دراسة في الجغرافية التاريخية والاقليمية، مؤوسسة شباب الجامعة القاهرة ، بلا .ت ، ص٢٧٠ .

(٦٧) عمار بوحوش ، تطور النظريات والانظمة السياسية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٧ ، ص٣٨٥ .

(٦٨) سعيد عبود ، اقتصاديات الاقطار العربية ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٦١٤ .
(٦٩) الجمعيات التعاونية هدفها التعاون وتحقيق عمل مشترك بأتحاد الافراد وتضامنهم والتأزر فيما بينهم والاستفادة من النتائج المجدية لهذا التعاون والفكرة الاولى لهذا المبدأ هي مناهضة الرأسمالية والتخلص من مساوئها ولا سيما فيما يتعلق بالربح الفردي. اذ يحل مبدأ تقديم الخدمات للاعضاء ومساعدتهم محل عامل الربح المحرك للنظام الرأسمالي على ان تتحقق هذه المباديء في جو حر وبمليء ارادة الاعضاء التعاونيين، ويقوم التعاون على المعونة المتبادلة وشعاره «الفرد للجماعة والجماعة للفرد»كما يقوم على الاستغناء عن الوسطاء. الغرض المباشر من الجمعية التعاونية تحقيق منفعة مادية وتحسين الظروف الفردية والاجتماعية لاعضائها. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٠٠ .
(٧٠) عبد الرحمن هندام ،اضواء على الاشتراكية والادارة المحلية في الجزائر ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، القاهرة ، العدد ٦٦ ، ١٩٦٨ ، ص١٤٤ .
(71) John Gretton , op. cit ., p.17 .
(٧٢) حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر – تجديدة ونظام دمجه في الثورة الزراعية ، الجزائر ، ١٩٧٦ ، ص٣٢ – ٣٤ .
(٧٣) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص١٧١ . وينظر كذلك : غوكيلوف ، المصدر السابق ، ص٧٤ – ٧٥ .
(٧٤) الكولخوز (Kolkoz) الاسم الروسي للمزرعة الجماعية وهي مزرعة تتكون من مجموع حيازات الفلاحين المقيمين في قرية واحدة، ومنطقة زراعية واحدة، ويقومون بزراعتها بشكل جماعي، ويستعينون بأحدث الوسائل العلمية والتكنيكية، ويحصل كل واحد منهم على نصيبه من عائد المزرعة وفقاً لعمله (أ)، وعرفت كذلك بأنها مزارع تعاونية ينظم اليها الفلاحون بمحض ارادتهم ويمتلكون جماعياً وسائل الانتاج الاساسية يستثمرونها لصالح الشعب بأسره (ب)، وقد ظهرت الكولخوزات بعد قيام حكم السوفيت بصعوبة مباشرة، وهي اوسع طرق الاستغلال الزراعي في الاتحاد السوفيتي، والمزرعة التعاونية اي (الكولخوز) هي شكل من الاستغلال الجماعي الذي ضم عدداً من العائلات الفلاحية التي تشتغل بصورة مشتركة على ارض تعود ملكيتها الى الدولة ولكنها جعلت تحت تصرف المستغلين لمدة غير محدودة (ج) .
(أ) ابراهيم عامر واخرون ، المصدر السابق ، ص٣٥٤ – ٣٥٥ .
(ب) صلاح الدين نامق ، المصدر السابق ، ص٢١٥ .
(ج) محمد عزيز، المصدر السابق ، ص٣٦٢ .
وكذلك : عبد الجليل الطاهر ، العدد السابق ، ص٦١ – ٦٧ ، وللمزيد ينظر : موسوعة بلاد السوفيت ، المصدر السابق ، ص٢١٧ – ٢١٩ .
(٧٥) افسينيف واندريس ، المصدر السابق ، ص٣٨ .
(٧٦) فينوغرادوف ، المصدر السابق ، ص١٣ .
(٧٧) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص٢٠ .
(٧٨) فيودور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٦١ .
(٧٩) البروليتاريا هي الطبقة الحديثة من عمال الاجور، وهم الذين لايملكون شيئاً من وسائل الانتاج فيكسبون عيشهم عن طريق العمل بالمصانع اوالمشروعات التي يمولها الرأسماليون، وهذا التعبير هو من مستحدثات التعبيرات الشيوعية. ينظر: عمر الاسكندري بك ، الشيوعية على

حقيقتها ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١ ،ص١٢٧ . للاستزادة عن معنى البروليتاريا ينظر : ابراهيم عامر واخرون ، المصدر السابق ، ص٨١ – ٨٢ .

(٨٠) فيودور كولاكوف، المصدر السابق، ص٦١، وكذلك: سيرغي سيراييف، المصدر السابق، ص١٨٨ .

(٨١) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٩ .

(٨٢) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص١٦٥ .

(٨٣) عمر الاسكندري بك ، المصدر السابق ، ص٧٤ – ٧٧ . وينظر كذلك : مازن عبد العزيز سليم ، المصدر السابق ، ص٢١٣ .

(٨٤) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٢٣ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص١٥ . ومن اجل الاطلاع على الافكار الاخرى المتعلقة باشكال وطرق ووتائر التأميم الاشتراكي ينظر : افسينيف واندريس ، المصدر السابق ، ص٩ – ١٠ .

(٨٦) مبارك حجير ، الاشتراكية وتطبيقها بالدول العربية ، دار البيان ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص١٥٨ . للتوسع حول مراسيم تأميم الاراضي الزراعية وادارة الاراضي الزراعية في الجزائر ينظر : سمير امين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل ق . داغر ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص١٦٣ .

(٨٧) محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

(88) Dean forbes , Nigel thift ,op. cit .,p.122.

(89) Roger Hardy , op .cit ., p.211.

(٩٠) سليمان الرياشي ، صالح فيلالي واخرون ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٩١) خيري عزيز ، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي – مصر والمغرب ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٦٢ .

(٩٢) فيليب رفلة ، المصدر السابق ، ص٤١٢ .

(٩٣) مغنية الازرق ، المصدر السابق ، ص١٢٤ .

(٩٤) فيليب رفلة ، المصدر السابق ، ص٤١٢ .

(٩٥) صلاح العقاد، المغرب العربي – الجزائر، تونس، المغرب الاقصى – دراسة في تاريخه الحديث واحواله المعاصرة، ط٣، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٤٩١ – ٤٩٢ .

(96) Roger Hardy , op. cit ., p.5 .

وللاستزادة عن سلبيات تجربة التسيير الذاتي في عهد الرئيس احمد بن بلة ينظر : عبد الحميد براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق – في ظل التحولات العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص١٠٣ وكذلك :

Peter Mansfield , Thomas y. crowell , the Arab world – Acomprehensive History , New York, 1976 , p.473 .

وكذلك: لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة وبالثورة دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، ص١٠٩ – ١٢٥.

(٩٧) محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية ، المصدر السابق ، ص١٠٠ . ينظر كذلك :

A.L. Adovitch , the Middle East : oil , conflict and hope , Volume x , U.S.A, 1976 ,p.73.

(٩٨) نعمة السعيد ، المصدر السابق ، ص٨٧ .
(٩٩) ممدوح طه ، حديث مع الرئيس احمد بن بلة ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٢٧٩١ ، ١١ ايار ١٩٦٣.
(١٠٠) نعمة السعيد ، المصدر السابق ، ص٢٩٠ .
(١٠١) كاظم حبيب، التنمية الزراعية في اقطار الوطن العربي – افكار اولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٦، اذار ١٩٧٥، ص ١٢٤ – ١٢٥.
(١٠٢) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .
(١٠٣) عمار بوحوش ، المصدر السابق ، ص٣٨٥ .
(١٠٤) ان علم التخطيط كفرع من فروع الدراسة الاقتصادية الحديثة لم يكن معروفاً قبل سنوات قليلة مضت وبفضل جهود الكتاب والدارسين والباحثين في الاتحاد السوفيتي سواء من الروس انفسهم او من خارج الاتحاد السوفيتي . انتقل التخطيط من مرحلة الاسلوب او الفن او السياسة الى مرحلة العلم ذي المنهج الذي يمكن دراسته من الجوانب النظرية بالاضافة الى الجوانب الوصفية والتطبيقية وما من شك ان ثمار التجارب السوفيتية قد افادت الكثير من الدول التي اخذت باسلوب التخطيط الاقتصادي او التي تحاول ان تنتقل من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو عن طريق الحل الاشتراكي والتخطيط الاقتصادي (أ) وتشير خبرة بناء الاشتراكية في مختلف البلاد الى اقامة اقتصاد مخطط تعد احدى المنجزات الاولى للثورة الاشتراكية (ب) حيث نشأ جنباً الى جنب مع الدراسات العديدة التي كتبها لينين في العشرينات من القرن الماضي ، ثم وجدت هذه الدراسات طريقها التطبيقي في الخطة الخمسية الاولى لعام ١٩٢٨ ، عندما توطدت اماكن الاشتراكية الماركسية في البلاد بنجاح الخطة الاولى وماتلاها من خطط ناجحة (ج) حيث قدم الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٢٨ على اخضاع النشاط الاقتصادي كله تقريباً في بلادها الى برامج متعاقبة يسمى كل منها ببرامج السنوات الخمس ، والتوجهات العامة لهذه المشروعات تضعها الحكومة والحزب (د) .
(أ) محمد يحيى عويس ، التغييرات الاخيرة في الاقتصاد السوفيتي ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، القاهرة ، العدد ٥٤ ، ايلول ١٩٦٥ ، ص٧ .
(ب) اوسكار لانجة ومجموعة من الاقتصاديين الاشتراكيين ، مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية، ترجمة احمد فؤاد بديع ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٧ .
(ج) صلاح الدين نامق ، المصدر السابق ، ص٢١٩ .
(د) محمد عزيز ، المصدر السابق ، ص٧٣ .
(105) Roger Hardy ,op.cit ., p.5 .
(١٠٦) محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .
(١٠٧) وزارة الثقافة والاعلام، خطب من الدم الى العرق – هواري بومدين، الجزائر، ١٩٧٩، ص٦٠ .
(١٠٨) مازن عبد العزيز سليم، المصدر السابق، ٢١٣. وللمزيد عن خطة التنمية الزراعية الثلاثية الجزائرية (١٩٦٧ - ١٩٦٩) ينظر: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية – دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ – ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص١٥٥ . وكذلك : الصناعة القوية اساس التقدم الجزائري ، صحيفة الانوار ، دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، تموز ١٩٧٣ ، ص٧٢ .

(١٠٩) عمار بوحوش ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(110) Jhon Gretton , op.cit ., p.17.

(١١١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، بلا . ت ، ص١٦٠ .

(112) Tony smith , op. cit ., p.264 .

(١١٣) الجزائر على الطريق المختار ، مجلة العصر الحديث ، مجلة سوفيتية للشؤون الدولية ، موسكو ، العدد ٢٨٨ ، تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ص٦ .

(114) Johan De courcy Ireland , Algeria Revisited , The middle east international , No.33 , March 1974 ,p.12 .

(115) A.L. udovitch , op. cit. ,p.78 – 79 .

(116) David E.long , Bernard Reich , The government and politics of the middle east and north Africa , U.S.A. , 1980, p.426.

(117) Micheal C. Hudson , Arab politics , the search for legitimacy , second printing , U.S.A. 1979 , p.132 .

(١١٨) للاطلاع على نص قوانين ميثاق الثورة الزراعية الصادرة في الثامن من تشرين الاول ١٩٧١ ينظر : صحيفة المجاهد الناطقة بأسم حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، العدد ٩٧ ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ ، بلا صفحة .

(١١٩) وثائق وزارة الخارجية العراقية، السفارة العراقية في الجزائر – الاحزاب في الجزائر رقم الوثيقة (١ / ٥٨٣) ، ١٢ كانون الاول ١٩٧٢ .

(١٢٠) ولد عام ١٩٠٣ في بلدة منسكوري الاوكرانية ، انهى دراسته عام ١٩٢٧ متخصصا في الهندسة الزراعية ، انضم عام ١٩٣١ الى الحزب الشيوعي السوفيتي ، عمل مساعداً لخروشوف بين (١٩٥١ - ١٩٥٣) ،اصبح سكرتيراً اول للحزب الشيوعي لجمهورية مولدافيا ومن ثم عضوا باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، شغل منصب سكرتارية رئاسة مجلس السوفيت الاعلى عام ١٩٦٠ ،اصبح على رأس السلطة بعد ابعاد خروشوف عام ١٩٨٢ ينظر : ليونيد أ.بريجنيف ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية والوضع الدولي تقديم نقولا شاوي ، دار الفارابي ،بيروت ، بلا.ت ، ص٩-١٦ .

(١٢١) ليونيد أ. بريجنيف ، المصدر نفسه ، ص٤٠ .

(122) Robert stephens , the Arab`s – new frontier , London , 1976 ,p.114

(١٢٣) افسينيف واندريس ، المصدر السابق ، ص١٣ .

(١٢٤) عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص٦٣ – ٦٥ , ينظر كذلك . فيودور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(١٢٥) جيرار شاليان ، مصاعب الاشتراكية في الجزائر ، ترجمة جورج طرابيشي ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص١٠١ . ينظر كذلك :

Robert stephens ,op. cit ., p.114.

(126) Biographical who`s who in the Arab world Dictionary 1971 – 1972 Lebanon , 1973 , p.221-222 . ينظر كذلك

-john de courcy Ireland , op. cit ., p.12.

(١٢٧) للوقوف على انواع التعاونيات في الجزائر ينظر : محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية، المصدر السابق ، ص٩٥ وكذلك :

- Africa year book and who`s who , published by Africa , Journal limited , spain , 1976 , .p.224 .

(128) Tony smith , op. cit ., p.274 – 275.

(١٢٩) محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(١٣٠) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٤ .

(١٣١) المصدر نفسه ، ص٢٥ .

(١٣٢) ف. سولوفتيكوف، ن جافريلوف، افريقيا اتجاهات التطور غير الرأسمالي، مجلة الشرق، القاهرة، العدد ٢٣١، حزيران ١٩٧٦، ص٣٧ .

(١٣٣) سيرغي سيراييف، المصدر السابق، ص١٧٤. ينظر كذلك: افسينيف واندريس، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(١٣٤) حسن بهلول ، المصدر السابق ، ص٦٠٣ . ينظر كذلك : عدد من العلماء السوفيت ، التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة داود حيدو ، مصطفى الدباس ،ط٢ ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص٤٨٧ ــ ٤٨٨ .

(١٣٥) عمار بوحوش ، المصدر السابق ، ص٣٨٨ .

(١٣٦) فيدور كولاكوف، المصدر السابق، ص٦١. وكذلك ينظر: غوليكوف، المصدر السابق، ص٨١.

(١٣٧) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص٢٤٢ .

(١٣٨) مازن عبد العزيز سليم ، المصدر السابق ، ص٢١٣ .

(١٣٩) عبد الوهاب مطر الدارهي ، المصدر السابق ، ص٤٣٩ . ينظر كذلك :

Michael c. Hudson , op. cit , p. 134 .

(140) Roger Hard ,op. .cit ., p.2

(١٤١) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص٢٣٠ .

(١٤٢) للاطلاع على اختصاصات وزير الزراعة والاصلاح الزراعي الجزائري ومهام وزارته ينظر : اسماعيل العربي ، المصدر السابق ، ص١٢٥ ــ ١٢٧ .

(143) Tony smith , op. cit ., p.278.

(١٤٤) مجلة دراسات عربية ، العدد ٩ ، ١٩٧٢ ، المصدر السابق ، ص١٤٥ .

(١٤٥) محمد نصر مهنا ، عبد الله سيد هدية ، المصدر السابق ، ص١١١ .

(١٤٦) سيرغي سراييف ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

(١٤٧) فيدور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

(١٤٨) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(١٤٩) السيد الطيبي ، الثورة الزراعية في الجزائر ثورة شعبية يسهم بها المواطنون جميعا ، صحيفة الانوار ، تموز ١٩٧٣ ، بيروت ، بلا صفحة ، ص٦٤ . ينظر كذلك :

John Gretton , op. cit ., p.17.

(١٥٠) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٣٠ .

(١٥١) محمد طلعت عيسى ، المصدر السابق ، ص٣١١ . ينظر كذلك :

A .L uodovitch , op. cit ., p.75 .

(١٥٢)الهاشمي بونجار ، المصدر السابق ، ص٨٤ ، ينظر كذلك :

Africa year book and who`s who , op. cit ., p.224.

(١٥٣) ياسين العيوطي، الاستمرارية الثورية في الجمهورية الجزائرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد ٤٠، شباط ١٩٧٥، ص١٢.

(١٥٤) المزيد من التفاصيل عن انشاء الالف قرية اشتراكية في الجزائر ينظر: بول بالطا، كلودين ريللو، ستراتيجية بومدين، ترجمة خليل احمد خليل، فؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩، ص١١٣.

- Tony smith , op. cit p.272 .

- john Gretton , op .cit ., p.17.

(١٥٥) عبد الوهاب مطر الداهري ، المصدر السابق ، ص١١٩ .

(١٥٦) حسن بهلول ، المصدر السابق ، ص٣٠٥ ينظر كذلك :

-Robert stephens , op. cit ., p.115 .

(١٥٧) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٤٣٢ .

- وبهدف الاطلاع على تفاصيل اكثر عن المخطط الرباعي الاول (١٩٧٠ - ١٩٧٣) والثورة الزراعية ١٩٧١ ينظر :

- نص المرسوم الجمهوري لميثاق الثورة الزراعية في الجزائر مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت العدد ١١ ، ١٩٧٢ ، ص١٣٢ – ١٨١ .

- رئاسة مجلس الوزراء ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الثورة الزراعية مع فهرسها الابجدي ، الجزائر ، ١٩٧٢ ، ص١٥ – ٤٨٤ .

(158) A.L . udovitch , op. cit ., p.398 .

(١٥٩) يحة عيسى ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(١٦٠) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

(161) colin legum, Africa contemporary record 1977, 1978, M.S.A., p. B15 – B16.

(١٦٢) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(١٦٣) عمار بوحوش ، المصدر السابق ، ص٣٩٢ . ينظر كذلك :

John Gretton , op. cit ., p.17 .

(١٦٤) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(١٦٥) فيدور كولاكوف ، المصدر السابق ، ص٧٠ – ٧٢ .

(١٦٦) طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٣٤٥، وللتوسع في تفاصيل خطة التنمية الرباعية الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٧) في المجال الزراعي ينظر : الهاشمي بونجار ، المصدر السابق ، ص٧ وكذلك :

- yusif A. syigh , croom Helm , the economic of the Arab world , London , 1978 , p.335 – 343 .

(١٦٧) غوليكوف ، المصدر السابق ، ص١٣٢ .

(١٦٨) نادر فرجاني ، اسماعيل صبري عبد الله واخرون ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٥١٥ .

(١٦٩) يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ العام ١٩٤٥، البلدان العربية الافريقية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٥٧.
(١٧٠) المصدر نفسه ، ص٣٦٥ .
(١٧١) مغنية الازرق ، المصدر السابق ، ص١٢١ .
(١٧٢) من اجل نفس جديد في الثورة الزراعية ، مجلة المجاهد ، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، العدد ٩٣١ ، ١٦ حزيران ١٩٧٨ .
(١٧٣) وثائق حزب الوفاق الوطني ، المكتب الثقافي ، ملف علاقة الجزائر بالدول الاجنبية ، ١٧ ايار ١٩٧١ ، بلا صفحة .
(١٧٤) سيرغي سيراييف ، المصدر السابق ، ص١٧٥ – ١٧٦ .
(١٧٥) نادر فرحاني ، اسماعيل صبري عبد الله واخرون ، المصدر السابق ، ص٥١١ .
(١٧٦) منى رحمة ، المصدر السابق ، ص٩٠.
(١٧٧) عبد المنعم السيد علي ، تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر والعراق والجزائر (١٩٥٥ - ١٩٨٠) ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت ، العدد ٥ / ٦ ، ١٩٩٠ ، ص٢١ .

(178) Tony Smith , op. cit ., p.267.

(١٧٩) فرحات عباس، الاستقلال المصادر، ترجمة منير شهاب، كوناكري، ١٩٨٦، ص١٠٥.
(١٨٠) مغنية الازرق ، المصدر السابق ، ص١٠٥ . ينظر كذلك :

John Gretton , op. cit ., p.17.

(181) John de comrcy Ireland , op. cit ., 12.

(١٨٢) ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٨٨ – ٨٩ .
(١٨٣) وثائق جزب الوفاق الوطني ، منظمة الجزائر – تقرير عن الاحزاب المتواجدة في الجزائر ، ٢تموز ١٩٧١ ، ص٥ . وللحصول على تفاصيل اكثر حول اسباب قصور التسيير الذاتي في القطاع الزراعي في عهد الرئيس بومدين ينظر : خيري عزيز ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ -٢٠٥ .
(١٨٤) غسان سلامة ، حازم الببلاوي واخرون ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٧٢٧ .
(١٨٥) احمد اسكندروف ، المصدر السابق ، ص١٠٤ – ١٠٥ .
(١٨٦) غوليكوف، المصدر السابق ، ص١٢٧ .